مستويات قياس خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها في الدول العربية: دراسة الحالة الجمعيات في الأردن

Societies characteristics measurement levels and methods of analysis and sources of verification in Arab countries: Case study, Societies in Jordan

د. فواز توفيق رطروط- الأردن

أ. ختام سالم الشنيكات، سجل الجمعيات- الأردن

ملخص: بالرغم من أن الفكر الاجتماعي الغربي أنضج جملة من الخصائص للجمعيات، لكنه لم يستكمل جهوده لقياس مستوياتها وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها، مما أوجد ثغرة معرفية ردمتها هذه الدراسة من خلال بنائها نموذجا نظريا وإجرائيا يشتمل بدوره على(8) معايير أساسية مؤلفة من (18) معيارا فرعيا وحدها الأعلى 39 درجة والأدنى 18 درجة، الذي تبين من نتائج تطبيقه على الجمعيات في الأردن أنها تتمتع بمستوى 56.41% من خصائصها المثالية.

الكلمات المفتاحية: خصائص الجمعيات، مستويات خصائص الجمعيات، وطرق تحليل مستويات خصائص الجمعيات ومصادر التحقق منها، الدول العربية، والأردن.

Abstract:Although the Western social thought has made a number of Societies characteristics mature, it has not completed its efforts to measure their levels, methods of analysis and sources of verification. This has created a knowledge gap which was bridged by this study by constructing a theoretical and procedural model that includes 8 basic criteria consisting of 18 sub-criteria. Of these sub-criteria the highest was 39 degree and the lowest degree was 18. Having implemented this model, the findings showed that Societies has 56.41% of its ideal characteristics.

Keywords: Societies characteristics, Societies characteristics levels, Analysis methods of Societies characteristics levels and sources of verification, Arab countries and Jordan.

مقدمة:

تعد الجمعيات من أحد مكونات المجتمع المدني، ومؤشرا على مستوى المشاركة السياسية للأفراد ومدى تمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية ودرجة استجابتهم لثقافاتهم المجتمعية ومعدل إسهامهم في المحافظة على التماسك الاجتماعي في مجتمعاتهم المحلية ومستوى تحملهم لمسؤوليتهم الأخلاقية، ودليلا على حدوث عمليتي التكامل والتضامن بنهج المشاركة القطاعية المجتمعية.

ويقدم الأفراد على تأسيس الجمعيات والانضمام إليها بموجب التشريعات المعمول بها في الدول، التي يعيشون فيها؛ لتلبية احتياجاتهم النفس اجتماعية والاحتياجات التنموية الاجتماعية لجماعاتهم ومجتمعاتهم المحلية،كما يظهر من أهدافهم المشار إليها في النظم الداخلية لتنظيماتهم(جمعياتهم)، والتي تحفزهم لتحقيقها بنهج المشاركة الجماعية.

وللجمعيات بعد إشهارها أو تسجليها مدى استدامتها، الذي يقاس بموجب سبعة معايير، هي:البيئة التشريعية للجمعيات وسلامتها المالية وقدرتها التنظيمية ومناصرتها لبعضها وبنيتها التحتية وقدرتها الخدمية وصورتها النمطية(الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2015، ص12). كما للجمعيات أيضا بيئتها، الممكن تحليلها والتخطيط لها في ضوء مواطن قوتها وضعفها الداخلية وفرصها وتحدياتها الخارجية(فواز رطروط، ختام الشنيكات، 2018، ص6-16). وللجمعيات كذلك خصائصها، التي أنضجها الفكر الاجتماعي الغربي، والمتمثلة في الطابع التطوعي للجمعيات وتنظيمها الذاتي واستقلالها التام عن الحكومة وعدم توارث أعضائها للمناصب في هيئاتها الإدارية بحكم رابطة الدم أو القرابة ومساواتها في الفرص أمام أعضائها وتمحور أنشطتها حول التنمية والتحديث وتمسكها بالديمقراطية وقبولها لمبدأ التعددية من خلال إيمانها بالتنوع والاختلاف(جامعة بني سويف، 2015، ص33)، وتحتاج تلك الخصائص بدورها إلى قياس مستوياتها وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها بموجب نموذج مثالي، يمكن بنائه من النظريات الاجتماعية وتجميع بياناته ومعلوماته من الميدان العملي.

وبالرغم من وفرة الأدبيات العلمية عن خصائص الجمعيات(فواز رطروط، ختام الشنيكات، 2018، ص3-16؛ سارة بلعيد، محمد قماري، 2018، ص132؛ محمد بوست، 2018، ص221؛ جامعة بني سويف، 2017، ص33؛ هاجر نصار، 2011، ص192-197)، إلا أن تلك الخصائص لاسيما في الدول العربية تفتقر لعمليتي قياسها وتحليلها، مما أوجد المبرر العملي لإجراء هذه الدراسة على الجمعيات في الدول العربية من خلال نموذجها الأردني بوصفه الأكثر تعبيرا عن تنامي أعداد الجمعيات مقارنة مع ثبات عددها النسبي فيبعض الأقطار العربية الأخرى. ففي الأردن بلغ المتوسط السنوي للجمعيات المسجلة خلال الفترة 2008-2016 حوالي 419.77 جمعية(فواز رطروط وختام الشنيكات، 2018، ص21)، بينما بلغ العدد التراكمي للجمعيات المسجلة في سلطنة عمان حتى عام 2014 (129) جمعية منها 58 نسائية و30 خيرية و30 مهنية و11 للجاليات الأجنبية(وزارة التنمية الاجتماعية، 2015)، أما العدد التراكمي للجمعيات المسجلة في السعودية فقد بلغ 642 جمعية أكثرها في مكة (19.7%) (http://www.medadcenter.com/countst/1).بمعنى أخر فإن القيمة الفعلية للمتوسط

السنوي(419.11) للجمعيات المسجلة في الأردن تزيد عن مثليتها للعدد التراكمي للجمعيات المسجلة في سلطنة عمان بحوالي ثلاث أضعاف ونصف ولنفس العدد التراكمي في المملكة العربية السعودية بحوالي ضعف ونصف الضعف.

الإطار النظري:

أولا.المعنى العام للجمعية وتعريفه الإجرائي:

للجمعية معناها العام، الذي يختلف من مجال معرفي لآخر ومن جهة لأخرى. فعلى المستوى المعرفي يظهر من مضمون القانون الوضعي ببعديه العالمي(محمد يعقوب وصدام أبو عزام، 2011، ص29-30) والوطني(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، ص264) المعنى العام للجمعية ومفاده بأن الجمعية ما هي إلا شخص اعتباري أو معنوي، أسسه مجموعة من الأشخاص الطبيعيين بموجب حقوقهم المدنية والسياسية المكفولة تشريعيا؛لتحقيق أهداف محددة دون جني الربح المادي من ورائها، يعترف مجتمعه بشرعيته أو بمركزه القانوني بعد إشهاره من قبل مؤسسيه أو مؤلفيه، أو تسجليه لدى إحدى مؤسسات السلطة التنفيذية. ويتماشى هذا المعنى القانوني العام للجمعية مع التعريف الإجرائي للجمعية، الذي يرد في القوانين ومنها قانون الجمعيات الأردني رقم 51 لسنة 2008 وتعديلاته(وزارة التنمية الاجتماعية، 2015)، ونص ذلك التعريف بأن الجمعية هي "أي شخص اعتباري مؤلف من مجموعة من الأشخاص يتم تسجيله؛ لتقديم خدمات أو القيام بأنشطة على أساس تطوعي دون أن يستهدف الربح واقتسامه أو تحقيق أي منفعة لأي من أعضائه أو لأي شخص محدد بذاته أو تحقيق أي أهداف سياسية".

ويتضح من معطيات علم الاجتماع المعنى العام للجمعية في ضوء دورها، فالجمعية بمعناها العام بحسب محمد بوست(2018، ص225)"هي كيانا تنظيما، يخلقه مجموعه من الأفراد؛ لتحقيق أهداف محددة عبر توفير مجموعة من الوسائل والآليات لذلك".أما دور الجمعية، الذي يدل على معناها فإنه يختلف من عالم اجتماع لآخر،فدورها وفقا لأطروحات "أميل دور كايهم"هو تنظيم المجتمع وخلق التماسك والتضامن الاجتماعي فيه، بينما حسب مقولات" كارل ماركس" لا سيما مقولته بشأن الوعي الاجتماعي فإن دور الجمعية يكمن في تنظيم صفوف المتأثرين سلبا من علاقات الإنتاج السائدة في مجتمعهم؛ لمجابهة تحديات الاستغلال الاقتصادي والظلم الطبقي والاغتراب وغيرها من خلال وعيهم بجذورها، أما دور الجمعية بحسب الأمريكي" توكفيل" فهو تعزيز التعاون بين مجموعة من الأفراد بصرف النظر على الاختلافات القائمة بينهم وخلق الاتصال فيما بينهم؛ لتوظيف جهودهم لخدمة الصالح العام في مجتمعهم(محمد بوست، 2018، ص225-228). وإلى جانب طروحات علماء الاجتماع أعلاه، فهناك النظريات الاجتماعية، التي يستدل من مضمونها على المعنى العام للجمعية، فالجمعية وفق النظرية التبادل(إيان كريب، 1999، ص111-114)، هي رابطة يؤسسها المتطوعون؛ لإشباع حاجاتهم في مجال الاجتماع الإنساني وجلبهم للمنافع المعنوية والمادية. بينما حسب نظرية الدور(غانم هنا، 1981، ص12-13)، فإن الجمعية، هي كيان يخلقه الفاعلون اجتماعيا؛ لضمان إستجابتهم لتوقعات مجتمعهم وحصولهم على المكافأة الاجتماعية لقاء ذلك. أما تبعا للنظرية البنائية

الوظيفية(إيان كريب، 1999، ص65-91)، فإن الجمعية، هي وسيلة لتعزيز التضامن الاجتماعي في مجتمعها من خلال أنشطتها.

ويستخلص من نظريات علم النفس، بأن الجمعية إطارا ناظما للدوافع الثلاثية(إيثارية وأنانية واجتماعية) أو الثنائية(داخلية وخارجية) أو الأحادية(قيمية تحفيزية) لمؤسسيها(جامعة بني سويف، 2017، ص33). فالجمعية تظهر الخيرين إلى حيز العطاء الإنساني، وتدمج الأنانيين في هيئاتها العامة والإدارية، وتبرز المدافعين عن التماسك الاجتماعي، وتلبي طموح أعضائها، وتحقق غايات مجتمعاتها المحلية من خلال فعالياتها التضامنية، وتحافظ على القيم الناظمة لسلوك مؤسسيها والمنتسبين إلها.

أما على المستوى المؤسسي، فهناك أكثر من تعريف للجمعية ومنها التعريف، الذي قدمته الأمم المتحدة في عام 2001، ومفاده بأن الجمعية، هي تنظيم يعمل بشكل إرادي حر لصالح النفع العام دون أن يحصل أعضائه على الربح المادي(آمنة الزير، مشاعل المقبل، 2015، ص07).

وبناء على ما جاء في المجالين المعرفي والمؤسسي للجمعيات، يمكن تحديد المعنى العام للجمعية وتعريفه على النحو التالي: الجمعية تنظيم يؤسسه الفاعلون اجتماعيا تحت تأثير مجمل دوافعهم الفردية والاجتماعية وثقافاتهم المجتمعية ودون حصولهم على أي ربح مادي، يعترف به مجتمعهم بعد إشهاره من قبلهم أو تسجليه رسميا من قبل السلطة التنفيذية، هدفه إشباع حاجاتهم(الظاهرة أو الكامنة)ومحافظتهم على التماسك الاجتماعي في مجتمعاتهم المحلية من خلال أنشطة مقبولة مجتمعيا وإحداثهم للتنمية والتحديث فيها بنهج يتماشى مع ثقافاتها السائدة فيها.

ثانيا.خصائص ومبادئ تأليف الجمعيات:

للجمعيات خصائصها(جامعة بني سويف، 2017، ص8)، التي تميزها عن غيرها من المؤسسات أو التنظيمات الاجتماعية الأخرى، وهي: تأليف المتطوعين لها وانضمامهم إليها بموجب نهج الحق الإنساني، التنظيم الذاتي، استقلاليتها التامة عن الحكومة، عدم توارث أعضائها للمناصب في هيئاتها الإدارية بحكم رابطة الدم أو القرابة أو أي اعتبار كان، مساواتها في الفرص المتاحة أمام أعضائها، تمحورها حول التنمية والتحديث، تمسكها بالديمقراطية، قبولها لمبدأ التعددية من خلال إيمانها بالتنوع والاختلاف.

كما للجمعيات مبادئ تأليفها المتوافق عليها دوليا(محمد يعقوب وصدام أبو عزام، 2011، ص29-30) وهي:

-حرية تأسيس الجمعيات وتسجيلها عن طريق الإخطار فحسب، على أن يكون من حق الإدارة المعنية إذا كان لديها اعتراض على تأسيس جمعية ما أن تلجأ إلى القضاء.

-حق كل جمعية في وضع نظامها الأساسي بحرية، وحق الهيئة الإدارية لكل جمعية في إدارة شؤونها دون تدخل من أي جهة حكومية.

-حق الهيئة العامة لكل جمعية في انتخاب هيئتها الإدارية بحرية، واحترام الإدارة المعنية لنتائج الانتخابات، وأن لا يكون لها حق الاعتراض على عضوية أي شخص في الهيئة الإدارية للجمعية إلاّ من خلال دعوى ترفع أمام القضاء الإداري المختص.

-حق الإدارة المعنية بمراقبة عمل الجمعيات، فإذا وجدت خروجاً على القانون؛ فتتم معالجته باللجوء إلى القضاء صاحب الصلاحية الأولى والأخيرة.

-حق كل جمعية في الحصول على التمويل الداخلي والخارجي شريطة أن تعلن عن مبالغ التمويل التي تلقتها ومصادر هذا التمويل وسبل استخدامه بدقة، وعلى أن يكون كل ذلك مدعوماً بالوثائق الثبوتية، وأن تلتزم بنشر ميزانياتها السنوية في الصحف اليومية، وإطلاع هيئتها العامة.

-حق كل جمعية في أن تندمج أو تتحد مع أية جمعية مماثلة لها في الهدف، وحق الجمعيات في إقامة الاتحادات لما فيه مصلحة العمل الاجتماعي وخدمة المجتمع، مع التأكيد على أن لا تصل قيادات اتحاد الجمعيات إلى مواقعها إلاّ عبر الانتخاب.

-عدم جواز حل أي جمعية إلاّ بموافقة هيئتها العامة أو بقرار قضائي، كما لا يجوز وقف أي جمعية عن العمل إلاّ بقرار قضائي.

ثالثا. مستويات قياس خصائص الجمعيات وطرق تحليلها:

بالرغم من إنضاج الفكر الاجتماعي الغربي لخصائص الجمعيات المشار إليها في مطلع البند ثانيا أعلاه، إلا أن ذلك الفكر لم يخوض في مستويات قياسها وطرق تحليلها، مما أوجد ثغرة معرفية فيه، جاءت هذه الدراسة لسدها من خلال الخبرة العملية الطويلة لمعديها([1]) في مجال تسجيل الجمعيات ومراقبتها وتقييمها والتخطيط لها في ضوء معطيات بيئتها، التي آلت إلى إعداد مصفوفة لمستويات قياس خصائص الجمعيات وطرق تحليلها، يعكس تفاصليها الجدول رقم 1 وخلاصة تلك المصفوفة أنها تشتمل على(8) ثمانية معايير مؤلفة من (18) ثمانية عشر معيارا فرعيا وحدها الأعلى 39 درجة والأدنى 18 درجة.

الجدول(1): مستويات قياس خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها

خاصية الجمعية	مستويات قياس خاصية الجمعية	طرق تحليل مستويات قياس خاصية الجمعية ومصادر التحقق منها
تأليف الجمعية بفعل تطوع أعضائها	نمط نشوء كيان الجمعية ما إن كان بالإشهار(الإخطار) أو بالتسجيل	تحليل مضمون التشريعات الوطنية الناظمة لإشهار الجمعيات أو تسجليها، فإن كانت الجمعية تشهر من قبل مؤسسيها فإنها تحصل على علامتين، أما إن كانت تسجل فتحصل على علامة واحدة
	عدد مؤسسي الجمعية	تحليل مضمون التشريعات الوطنية الناظمة لإشهار الجمعيات أو تسجليها، فإن كانت الجمعية تؤلف من قبل عضوين فإنها تحصل على علامتين، أما إن كانت تؤلف من قبل أكثر من عضوين فتحصل على علامة واحدة

[1] : سبق أن عمل الباحث الأول(فواز رطروط) مستشارا لوزير التنمية الاجتماعية لشؤون السياسات والتطوير المؤسسي وناطقا إعلاميا باسم الوزارة ومديرا للاتصال فيها ، وحاليا يعمل في مجال الاستشارات والتدريب. أما الباحث الثاني(ختام الشنيكات) فتعمل مديرة لمديرية سجل الجمعيات في سجل الجمعيات بوزارة التنمية الاجتماعية وسبق لها أن عملت مديرة لمديرية الشؤون القانونية بالوزارة.

	وجهة التغير الزمني لعدد الجمعيات المشهرة أو المسجلة	تحليل مضمون التقارير السنوية للجهة الرسمية المعنية بشؤون إشهار الجمعيات أو تسجليها، فإن كان التغير الزمني في عدد الجمعيات المشهرة أو المسجلة إيجابيا فتحصل الجمعيات على علامتين، أما إن كان التغير سالبا فتحصل الجمعيات على علامة واحدة
	وجهة التغير الزمني في عدد الجمعيات المحلولة	تحليل مضمون التقارير السنوية للجهة الرسمية المعنية بحل الجمعيات ، فإن كان التغير الزمني في عدد الجمعيات المحلولة سالبا فتحصل الجمعيات على علامتين، أما إن كان التغير موجبا فتحصل الجمعيات على علامة واحدة
	نسبة المنتسبين للجمعيات من مجموع السكان الذين يزيد سنهم عن 18 سنة	تحليل مضمون مسوح المتطوعين الصادرة عن جهة رسمية، فإن كان حجم المتطوعين كبيرا فتحصل الجمعيات على علامتين، أما إن كان حجم المتطوعين قليلا فتحصل الجمعيات على علامة واحدة
التنظيم الذاتي للجمعية	متوسط حجم الهيئة العامة للجمعيات	تحليل مضمون مسوح الجمعيات الصادرة عن جهة رسمية، فإن كان متوسط حجم الهيئة العامة للجمعيات كبيرا فتحصل الجمعيات على علامتين، أما إن كان متوسط حجم الهيئة العامة قليلا فتحصل الجمعيات على علامة واحدة
	نمط طريقة اختيار الهيئة الإدارية للجمعيات من قبل الهيئة العامة	تحليل مضمون مسوح الجمعيات الصادرة عن جهة رسمية، فإن كانت الطريقة تتمثل في الاقتراع الحر فتحصل الجمعيات على علامتين، أما إن كانت الطريقة تتمثل في التزكية والإجماع فتحصل الجمعيات على علامة واحدة
	عدد مرات مدة ولاية الهيئة الإدارية للجمعية	تحليل مضمون التشريعات الوطنية الناظمة للجمعيات، فإن كانت مدة ولاية الهيئة الإدارية للجمعية مقيدة بمرتين فتحصل الجمعيات على علامتين، أما إن كانت مدة الولاية غير مقيدة بمرتين فتحصل الجمعيات على علامة واحدة
الاستقلالية التامة للجمعية عن الحكومة	مدى تدخل السلطة التنفيذية في تعيين الهيئات الإدارية المؤقتة للجمعيات	تحليل مضمون التشريعات الوطنية الناظمة للجمعيات، فإن أجازت التشريعات للحكومة تعيين الهيئات الإدارية المؤقتة فتحصل الجمعيات على علامة واحدة، أما إن لم تجيز التشريعات ذلك فتحصل الجمعيات على علامة واحدة
	مدى اشتمال قانون الجمعيات ونظمه وتعليماته الصادرة بمقتضاه على أسس ومعايير دعم الجمعيات	تحليل مضمون التشريعات الوطنية الناظمة للجمعيات، فإن اشتمل القانون على أسس ومعايير دعم الجمعيات فتحصل الجمعيات على ثلاث علامات، بينما إن اشتمل النظام على تلك الأسس والمعايير فتحصل الجمعيات على علامتين، أما إن اشتملت التعليمات على ذلك فتحصل الجمعيات على علامة واحدة
توزيع المناصب بين أعضاء الهيئة الإدارية	عدد أعضاء الجمعية الذين شغلوا مناصب الهيئة الإدارية فيها لأكثر من مرتين متتاليتين	تحليل مضمون مسوح الجمعيات الصادرة عن جهة رسمية، فإن كان عدد أعضاء الجمعية الذين شغلوا مناصب الهيئة الإدارية فيها لأكثر من مرتين قليلا فتحصل الجمعية على علامتين، أما إن كان العدد كبيرا فتحصل على علامة واحدة

للجمعية	تقييد تشريعات الجمعية لمدة ولاية هيئتها الإدارية بمرتين متتاليتين	تحليل مضمون التشريعات الوطنية الناظمة للجمعيات، فإن كانت مدة ولاية الهيئة الإدارية مقيدة بمرتين متتاليتين فتحصل الجمعيات على علامتين، أما إن كانت مدة الولاية غير مقيدة بمرتين فتحصل الجمعيات على علامة واحدة
مساواة الجمعية بين أعضائها في الفرص	نمط طريقة اختيار الهيئة الإدارية للجمعيات من قبل الهيئة العامة	تحليل مضمون مسوح الجمعيات الصادرة عن جهة رسمية، فإن كانت الطريقة تتمثل في الاقتراع الحر فتحصل الجمعيات على علامتين، أما إن كانت الطريقة تتمثل في التزكية والإجماع فتحصل الجمعيات على علامة واحدة
	نسبة الذكور إلى الإناث في الهيئات العامة للجمعيات	تحليل مضمون مسوح الجمعيات، فإن كانت النسبة 50% للذكور إلى 50% للإناث فتحصل الجمعيات على علامتين، أما إن كانت النسبة أقل من 50% فتحصل الجمعيات على علامة واحدة
اهتمام الجمعية بالتنمية والتحديث	نسبة الجمعيات الخيرية من مجموع الجمعيات المسجلة	تحليل مضمون التقارير السنوية للجهة الرسمية المعنية بشؤون إشهار الجمعيات أو تسجليها، فإن كانت نسبة الجمعيات الخيرية كثيرة فتحصل الجمعيات على علامة واحدة، أما إن كانت النسبة قليلة فتحصل الجمعيات على علامتين
تمسك الجمعية بالديمقراطية	حوزة الجمعيات على إطار لحوكمتها	تحليل مضمون التشريعات الوطنية الناظمة للجمعيات، فإن اشتمل قانون الجمعيات على أبعاد الحوكمة فتحصل الجمعيات على ثلاث علامات، بينما إن اشتمل النظام على تلك الأبعاد فتحصل الجمعيات على علامتين، أما إن اشتملت التعليمات على ذلك فتحصل الجمعيات على علامة واحدة
	نمط طريقة اختيار الهيئة الإدارية للجمعيات من قبل الهيئة العامة	تحليل مضمون مسوح الجمعيات الصادرة عن جهة رسمية، فإن كانت الطريقة تتمثل في الاقتراع الحر فتحصل الجمعيات على علامتين، أما إن كانت الطريقة تتمثل في التزكية والإجماع فتحصل الجمعيات على علامة واحدة
إيمان الجمعية بالتنوع والاختلاف	حوزة الجمعيات على إطار لحوكمتها	تحليل مضمون التشريعات الوطنية الناظمة للجمعيات، فإن اشتمل قانون الجمعيات على أبعاد الحوكمة فتحصل الجمعيات على ثلاث علامات، بينما إن اشتمل النظام على تلك الأبعاد فتحصل الجمعيات على علامتين، أما إن اشتملت التعليمات على ذلك فتحصل الجمعيات على علامة واحدة

المصدر: الخبرات المهنية للباحثان.

رابعا. مقومات الجمعيات ومعوقاتها في بعض الدول العربية:

وجدت الجمعيات في العالم العربي منذ القرن التاسع عشر، وما يؤكد ذلك قانون الجمعيات العثماني، الذي سجلت بموجبه الجمعيات في الأقطار العربية. ففي الأردن على سبيل المثال فقد وجدت الجمعيات قبل تأسيس الدولة الوطنية، بدليل تسجيل جمعية دور الإحسان الأرثوذكسية في عام 1912 (وزارة التنمية الاجتماعية، 1998، ص4) بموجب قانون الجمعيات العثماني(محمد

يعقوب وصدام ابو عزام، 2011، ص16)، الذي صدر في عام 1909 وبقى نافذا حتى عام 1936، وجاء بعده أول قانون وطني أردني للجمعيات، مكن رئاسة الوزراء آنذاك من تسجيل الكثير من الجمعيات الخيرية بموجبه، التي جاء تأسيسها استجابة لاحتياجات مجتمعاتها المحلية من الخدمات المختلفة لاسيما الاجتماعية منها.

وبعد حصول الأقطار العربية على استقلالها الوطني وصياغتها لدساتيرها، فقد سنت فيها قوانين للجمعيات؛ لضمان حقوق مواطنيها في تأليف الجمعيات والانضمام إليها. ففي المملكة الأردنية الهاشمية يكفل الدستور حق الأردنيين في تأليف الجمعيات كما يظهر من مادته السادسة عشر التي يقول منطوق بندها الأول" للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون"، ومنطوق بندها الثاني" للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف الدستور"، ومنطوق بندها الثالث" ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات ومراقبة مواردها". كما في المملكة الأردنية الهاشمية أيضا ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات، الذي خضع للتعديل والتغيير أكثر مرة خلال سنوات الفترة 1936- 2009 إلى أن استقر بشكله الحالي المعروف بقانون الجمعيات رقم 52 لسنة 2008 ومعدله لعام 2009 ، وترتب على نفاذه تراكم عدد الجمعيات المسجلة البالغ 5439 جمعية أكثرها(62%) خيرية(فواز رطروط، ختام الشنيكات، 2018، ص2-22).

وللجمعيات في الدول العربية مقوماتها ومعوقاتها، التي تعكسها التقارير الدورية ومنها التقارير، الصادرة عنالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ففي تقارير الوكالة مدار البحث تستعمل منهجية التقييم المعياري لمنظمات المجتمع المدني من وجهة نظر الخبراء بموجب سلم تتراوح درجاته بين درجة واحدة وسبع درجات على اعتبار أن أقل من ثلاث درجات يعكس الاستدامة المحسنة وأن ما بين أقل من خمس درجات وثلاث درجات ينم عن الاستدامة المتطورة وأن ما بين سبع درجات وخمس درجات يشير إلى الاستدامة المعاقة. وبموجب تلك المنهجية، التي يعكس الجدول رقم 2 (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2013، ص5؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2015، ص13-64)نتائج تطبيقها، فقد تبين ما يلي:

-أن استدامة الجمعيات(منظمات المجتمع المدني)في ثلث الدول العربية(33.33%) وفقا للمتوسطات الحسابية لمعايير تقييمها خلال سنوات الفترة 2013-2015 بشكل عام متطورة؛ لبلوغها 4.82 درجات، مما يؤشر على حيازة الجمعيات في الدول المدروسة على مقوماتها التشريعية والتنظيمية والمالية والخدمية والاتصالية بدرجة ليست مطلقة، وعلى مواجهتها للعقبات المنبعثة من بيئتها الداخلية والخارجية.

-تختلف معدلات مقدرة الجمعيات من دولة عربية لأخرى، فأعلاها بلغ في لبنان، بينما أوسطها فقد بلغ في فلسطين والعراق والمغرب والأردن واليمن على التوالي، أما أدناها فقد في مصر.

-معدلات استدامة الجمعيات في الأقطار العربية، التي يرزح بعضها حاليا تحت الاحتلال مثل فلسطين المحتلة، وشهد بعضها الآخر الصراعات المسلحة مثل لبنان أو يشهد حاليا هذه الصراعات مثل العراق واليمن، أعلى من نظيرتها في الأقطار العربية المستقرة سياسيا مثل المغرب والأردن.

-عدم تأثر استدامة الجمعيات بمعدلات النمو الاقتصادي لبلدانها، فمعدلات استدامة الجمعيات في فلسطين المحتلة، التي تصنف في عداد الدول الأقل نموا، أعلى من مثيلاتها في المغرب، الذي يصنف في فئة الدول الأوسط نموا. أما معدلات استدامة الجمعيات في اليمن الذي يصنف في طور الدول الأقل نموا، فتزيد عن مثيلاتها في مصر، التي تدرج في قائمة الدول الأوسط نموا.

كما للجمعيات في الدول العربية مقوماتها ومعوقاتها أيضا، التي تعكسها نتائج الدراسات البحثية ومن أحدثها دراسة رطروطو الشنيكات(2018)، التي استهدفت تحليل بيئة الجمعيات في الأردن والتخطيط الاستراتيجي لها، واستعمل فيها المدخل الإداري ممثلا بطرقتي التحليل الرباعي(Pestl) وتحليل النظام في ضوء مدخلاته وعملياته ومخرجاته والمنهج الكمي والنوعي، وأظهرت نتائجها على مستوى تحليل مدخلات وعمليات ومخرجات نظام الجمعيات الأردني أن الجمعيات في الأردن تحيط بها ظروفها السلبية(60.20%) أكثر ظروفها الإيجابية(80.39%)، بينما نتائجها على مستوى التحليل الرباعي فقد أظهرت أن بيئة الجمعيات في الأردن ذات طبيعة سلبية(58.46%) وليست إيجابية(41.54%)، أما نتائجها على مستوى التخطيط الاستراتجي للجمعيات في الأردن فقد بينت قابلية وضع الجمعيات للتدخل به من خلال إطار تخطيطي يشتمل على رؤية ورسالة وأهداف ومؤشرات أدائها وأنشطتها التنفيذية، يمكن تبنيه من قبل مجلس إدارة سجل الجمعيات خلال سنوات الفترة 2018-2030.

الجدول(2): رتب بعض الدول العربية في استدامة منظمات المجتمع خلال سنوات الفترة 2011-2015

الدولة	المرتبة العربية ***	مستوى استدامة منظمات المجتمع المدني خلال سنوات الفترة				
		2011	2012	2013*	2014	2015**
مصر	7	معاقة	معاقة	معاقة بمعدل 5.5	معاقة بمعدل 5.3	معاقة بمعدل 5.4
العراق	4	متطورة	متطورة	متطورة بمعدل 4.9	متطورة بمعدل4.8	متطورة بمعدل4.8
الأردن	5	معاقة	معاقة	متطورة بمعدل5	متطورة بمعدل5	معاقة بمعدل5.1
لبنان	1	متطورة	متطورة	متطورة بمعدل 4.1	متطورة بمعدل4	متطورة بمعدل3.9
المغرب	3	متطورة	متطورة	متطورة بمعدل 4.8	متطورة بمعدل4.7	متطورة بمعدل4.7
فلسطين	2	متطورة	متطورة	متطورة بمعدل 4.3	متطورة بمعدل 4.3	متطورة بمعدل 4.3
اليمن	6	معاقة	معاقة	معاقة بمعدل5.1	معاقة بمعدل5.1	معاقة بمعدل5.1

المصادر: * الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2013، ص5. **: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2015، ص13-64. *** حسابات الباحثان.

الإطار العملي:

أولا.مشكلة الدراسة:

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

أنضج الفكر الاجتماعي الغربي عبر تاريخه الطويل جملة من الخصائص للجمعيات، لكنه بالرغم من ذلك لم يستكمل جهوده لقياس مستويات تلك الخصائص وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها، مما أوجد ثغرة معرفية، أوجبت سدها أو ردمها من خلال هذه الدراسة، التي جاءت لتحقيق أهدافها المشار إليها في البند السابق من إطارها العملي.

بمعنى آخر، فقد جاءت الدراسة للإجابة عن سؤالها الرئيس وتفرعاته، وهو: ما مستويات قياس خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها في الدول العربية، المستمدة من بعدها الأردني بموجب نموذجها النظري والإجرائي؟.

أما الأسئلة المتفرعة عن هذا السؤال، فهما:

-ما النموذج النظري والإجرائي، الذي يصلح لقياس مستويات خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها في الدول العربية؟.

-ما مستوى أداء الدول العربية في النموذج النظري والإجرائي لقياس مستويات خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها، وفق نتائج دراسة الحالة الأردنية؟.

ويقصد بخصائص الجمعيات تلك الخصائص المشار إليها في البند ثانيا من الإطار النظري للدراسة، بينما يقصد بمستويات خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها تلك المعطيات المشار إليها في الجدول رقم 1 وتحتاج بدورها للوقوف على بعدها الكمي من خلال حالة واقعية للجمعيات، أما دراسة حالة الجمعيات في الأردن فيقصد بها إخضاع تلك الحالة للقياس الإجرائي وفق معطيات الجدول رقم 1.

أهداف الدراسة:

للدراسة هدفها العام، الذي يتمثل في تحديد مستويات قياس خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها في الدول العربية، وفقا لبعدها الأردني بموجب نموذجها النظري والإجرائي. كما للدراسة أيضا أهدافها الخاصة، وهما:

- بناء النموذج النظري والإجرائي؛ لقياس مستويات خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها في الدول العربية.

- بيان مستوى أداء الدول العربية في النموذج النظري والإجرائي لقياس مستويات خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها، وفق نتائج دراسة الحالة الأردنية.

فالدراسة إن حققت أهدافها، فإنها توفر التغذية الراجعة على خصائص الجمعيات المتأتية من الفكر الإجتماعي الغربي، علاوة على نقل خصائص الجمعيات من مرحلة التنظير إلى مرحلة التطبيق العملي.

وتسهم في إعداد مادة علمية حول مستويات قياس خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها في الدول العربية، يمكن الاستفادة منها في تنوير المعنيين برسم سياسات الجمعيات،

وتدريب المعنيين بمراقبة وتقييم وضع الجمعيات، وتوسيع مدارك أعضاء الهيئات الإدارية للجمعيات، وتدريس الطلبة المتخصصين بالعمل الاجتماعي والخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع.

مبررات الدراسة:

-غياب الدراسات السابقة، التي بحثت في مجال مستويات قياس خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها.

-إيجاد وسيلة معرفية مضمونة(الدراسة) لتحويل المعرفة الضمنية، التي يحوز عليها معدا هذه الدراسة بحكم خبراتهما المهنية، إلى معرفة صريحة؛ لإفادة الباحثين المعنيين بشأن الجمعيات في العالم العربي.

منهجية الدراسة:

للدراسة منهجها وهو الوصفي التحليلي، الذي يصف خصائص الجمعيات من منظور الفكر الاجتماعي الغربي، ويقيس مستوياتها وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها من خلال حالتها الأردنية بموجب نموذج نظري وإجرائي طورته هذه الدراسة في البند الثالث من إطارها النظري، ويشتمل على(8) ثمانية معايير مؤلفة من (18) ثمانية عشر معيارا فرعيا وحدها الأعلى 39 درجة والأدنى 18 درجة.

واستوفيت بيانات ومعلومات حالة الجمعيات الأردنية بوصفها تعكس خصائص الجمعيات العربية المراد قياس مستوياتها وتحليلها، من مصادر عدة تتمثل في نتائج الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالجمعيات ومدركات المعنيين بتسجيل الجمعيات ومراقبة وتقييم أوضاعها.

بمعنى آخر، فقد استعمل في الدراسة طريقتي تحليل مضمون الوثائق والمقابلات مع الموظفين العاملين في سجل الجمعيات والوزارات المختصة بالجمعيات.

أما مستوى أداء الدول العربية في النموذج النظري والإجرائي لقياس مستويات خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها، وفق نتائج دراسة الحالة الأردنية، فقد احتسب وفقا لحديه الأعلى والأدنى بموجب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية وفق المعادلة التالية: مستوى أداء الدول العربية= الدرجة الفعلية للأداء مقسومة على الحد الأعلى للدرجات ومضروبة 100%.

ثانيا. نتائج الدراسة:

لإجابة الدراسة عن سؤالها الفرعي الأول، فقد طور معديها بحكم اطلاعهما على الفكر الاجتماعي الغربي وخبراتهما العملية الطويلة في مجال الجمعيات، نموذجا نظريا وإجرائيا لها، يصلح بدوره لقياس مستويات خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها في الدول العربية، وتعبر عنه معطيات الجدول رقم 1.

وعليه تكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الفرعي الأول بقولها النموذج النظري والإجرائي، الذي يصلح لقياس مستويات خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها في الدول العربية، هو ذلك النموذج الذي يشتمل على(8) ثمانية معايير مؤلفة من (18) ثمانية عشر معيارا فرعيا وحدها الأعلى 39 درجة والأدنى 18 درجة.

أما لإجابة الدراسة عن سؤالها الفرعي الثاني، فقد طبقت نموذجها النظري والإجرائي على الجمعيات الأردنية، وتبين من نتائج ذلك، التي يعكسها الجدول رقم 3 أن مستوى أداء الدول العربية في النموذج النظري والإجرائي لقياس مستويات خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها وفق نتائج دراسة حالتها الأردنية بلغ 56.4%.

وبهذا تكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الفرعي الثاني، بل عن سؤالها الرئيس بقولها التالي: مستوى أداء الدول العربية في النموذج النظري والإجرائي لقياس مستويات خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها وفق نتائج دراسة حالتها الأردنية بلغ 22 درجة من أصل 39 درجة بنسبة قدرها56.41%.

الجدول(3): مستويات قياس خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها في الأردن

الخصائص	مستوياتها	الدرجات الفعلية لمستوياتها	مصادر التحقق
تأليف الجمعية بفعل تطوع أعضائها	نمط نشوء كيان الجمعية ما إن كان بالإشهار(الإخطار) أو بالتسجيل	1	قانون الجمعيات رقم 52 لسنة 2008 وتعديلاته، الذي اسند مهمة تسجيل الجمعيات إلى مجلس إدارة سجل الجمعيات وفق المادة الرابعة منه
	عدد مؤسسي الجمعية	1	قانون الجمعيات رقم 52 لسنة 2008 وتعديلاته، الذي اشترط أن يكون عدد مؤسسي الجمعية لعادية سبعة أشخاص فأكثر
	وجهة التغير الزمني لعدد الجمعيات المشهرة أو المسجلة	2	التقارير السنوية لسجل الجمعيات، التي تبين منها بحسب دراسة رطروطو الشنيكات(2018، ص21) أن الجمعيات المسجلة في الفترة 2008-2016 البالغ متوسطها السنوي 419.77 جمعية اتجاهها إيجابي
	وجهة التغير الزمني في عدد الجمعيات المحلولة	1	التقارير السنوية لسجل الجمعيات، التي تبين منها بحسب دراسة رطروطو الشنيكات(2018، ص21) أن الجمعيات المحلولة في الفترة 2008-2016 البالغ متوسطها السنوي 89.33 جمعية اتجاهها إيجابي
	نسبة المنتسبين للجمعيات من مجموع السكان الذين يزيد سنهم عن 18 سنة	1	دراسة أحوال الأسرة الأردنية (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2014)، التي تبين منها بأن نسبة المنتسبين للجمعيات منخفضة؛ لكونها لا تزيد عن 6% في الأسر المبحوثة.ونفس الدراسة(المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2017)لسنة أخرى، التي أظهرت نتائجها بأن نسبة المتطوعين منخفضة؛ لأنها لا تزيد عن 9% في الأسر المدروسة.
التنظيم الذاتي للجمعية	متوسط حجم الهيئة العامة للجمعيات	2	مسح الجمعيات الخيرية المقدمة لخدمات الحماية الاجتماعية(وزارة التنمية الاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2016)، الذي تبين من نتائجه زيادة متوسط عدد أعضاء الهيئات العامة للجمعيات المبحوثة عن مثيله عند سنة تسجليها بنسبة(285%). ودراسة

			هاجر نصار(2011، ص193)، التي تبين منها أن متوسط عدد أعضاء الهيئات العامة للجمعيات(262) أكبر من متوسط عدد أعضاء الهيئات الإدارية(8.16)
	نمط طريقة اختيار الهيئة الإدارية للجمعيات من قبل الهيئة العامة	1	مسح الجمعيات الخيرية المقدمة لخدمات الحماية الاجتماعية(وزارة التنمية الاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2016)، الذي أظهر أن (63%) من الجمعيات تجدد ولاية هيئاتها الإدارية بالتزكية
	عدد مرات مدة ولاية الهيئة الإدارية للجمعية	1	النظام المحدد لأحكام الأنظمة الأساسية للجمعيات رقم 57 لسنة 2010، الذي يخلو من أي نص يحدد عدد مرات مدة ولاية الهيئة الإدارية للجمعية
الاستقلالية التامة للجمعية عن الحكومة	مدى تدخل السلطة التنفيذية في تعيين الهيئات الإدارية المؤقتة للجمعيات	1	قانون الجمعيات رقم 52 لسنة 2008 وتعديلاته، الذي يجيز للسلطة التنفيذية تعيين الهيئات الإدارية المؤقتة للجمعيات
	مدى اشتمال قانون الجمعيات ونظمه وتعليماته الصادرة بمقتضاه على أسس ومعايير دعم الجمعيات	1	تعليمات أسس ومعايير دعم الجمعيات، الصادرة عن مجلس إدارة سجل الجمعيات
توزيع المناصب بين أعضاء الهيئة الإدارية للجمعية	عدد أعضاء الجمعية الذين شغلوا مناصب الهيئة الإدارية فيها لأكثر من مرتين متتاليتين	1	مسح الجمعيات الخيرية المقدمة لخدمات الحماية الاجتماعية(وزارة التنمية الاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2016)، الذي أظهر أن (63%) من الجمعيات تجدد ولاية هيئاتها الإدارية بالتزكية، التي قد تفسح المجال للشغل الطويل المدى للمناصب. وتدعم هذا الاستنتاج مدركات موظفي سجل الجمعيات وموظفي الوزارات المختصة بالجمعيات
	تقييد تشريعات الجمعية لمدة ولاية هيئتها الإدارية بمرتين متتاليتين	1	النظام المحدد لأحكام الأنظمة الأساسية للجمعيات رقم 57 لسنة 2010، الذي يخلو من أي نص يحدد عدد مرات مدة ولاية الهيئة الإدارية للجمعية
مساواة الجمعية بين أعضائها في الفرص	نمط طريقة اختيار الهيئة الإدارية للجمعيات من قبل الهيئة العامة	1	مسح الجمعيات الخيرية المقدمة لخدمات الحماية الاجتماعية(وزارة التنمية الاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2016)، الذي أظهر أن (63%) من الجمعيات تجدد ولاية هيئاتها الإدارية بالتزكية

	نسبة الذكور إلى الإناث في الهيئات العامة للجمعيات	1	دراسة هاجر نصار(2011، ص195)، التي تبين منها أن نسبة الذكور في الهيئات العامة للجمعيات(78.77%) أعلى من مثيلاتها للإناث(21.23%).
اهتمام الجمعية بالتنمية والتحديث	نسبة الجمعيات الخيرية من مجموع الجمعيات المسجلة	1	التقارير السنوية لسجل الجمعيات، التي تبين منها بحسب دراسة رطروطوالشنيكات(2018، ص21-22) أن العدد التراكمي للجمعيات المسجلة حتى عام 2017 بلغ 5439 جمعية منها 61.98 خيرية
تمسك الجمعية بالديمقراطية	حوزة الجمعيات على إطار لحوكمتها	2	النظام المحدد لأحكام الأنظمة الأساسية للجمعيات رقم 57 لسنة 2010، الذي احتوت المادة السابعة منه على نصا عاما منطوقه" يجب أن تكون الأحكام المتضمنة في النظام الأساسي للجمعية منسجمة مع قواعد الشفافية والحاكمية الرشيدة"
	نمط طريقة اختيار الهيئة الإدارية للجمعيات من قبل الهيئة العامة	1	مسح الجمعيات الخيرية المقدمة لخدمات الحماية الاجتماعية(وزارة التنمية الاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2016)، الذي أظهر أن (63%) من الجمعيات تجدد ولاية هيئاتها الإدارية بالتزكية
إيمان الجمعية بالتنوع والاختلاف	حوزة الجمعيات على إطار لحوكمتها	2	النظام المحدد لأحكام الأنظمة الأساسية للجمعيات رقم 57 لسنة 2010، الذي احتوت المادة السابعة منه على نصا عاما منطوقه" يجب أن تكون الأحكام المتضمنة في النظام الأساسي للجمعية منسجمة مع قواعد الشفافية والحاكمية الرشيدة"
المجموع/ المعدل 8	18	22 بنسبة56,41 %	تقرير نتائج الدراسة الحالية

ثالثا. مناقشة نتائج الدراسة واستنتاجاتها وتوصياتها ومقترحاتها:

مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة:

خلصت الدراسة إلى نتيجتين جوهريتين، النتيجة الأولى مفادها قابلية خصائص الجمعيات،التي أنضجها الفكر الاجتماعي الغربي للنمذجة والاختبار الميداني، ويتعذر مقارنة هذه النتيجة مع سابقاتها؛ لانعدام دراساتها، الأمر، الذي يشير إلى القيمة المضافة للدراسة الحالية. أما النتيجة الثانية وخلاصتها ضعف الجمعيات في الدول العربية كما تبدى من معطيات بعدها الأردني، فهي ليست مستغربة؛ لانسجامها مع نتائج تقارير مدى استدامة منظمات المجتمع المدني في بعض الدول العربية، التي أعدتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في السنوات 2011 و2012 و2013 و2014 و2015 على التوالي، وخلاصة هذه النتائج ضعف معدلات استدامة الجمعيات في

أكثرية (ثلثي) الدول العربية؛ لأسباب مقوماتها تشريعية وتنظيمية ومالية وخدمية واتصالية. كما ولانسجامها أيضا مع نتائج دراسة رطروطو الشنيكات(2018) حول تحليل بيئة الجمعيات في الأردن والتخطيط الاستراتيجي لها، التي أظهرت أن الجمعيات في الأردن تحيط بها ظروفها السلبية أكثر من ظروفها االإيجابية بفوارق كبيرة؛ لأسباب عديدة منها عدم ممارسة مجلس إدارة سجل الجمعيات لدوره في التخطيط لقطاع الجمعيات، بالرغم من نص قانون الجمعيات النافذ على ذلك الدور في البند(أ) من مادته الخامسة، القائل منطوقها يتولى مجلس سجل الجمعيات المهام والصلاحيات التالية، ومنها مهمة وصلاحية" إصدار الخطط والبرامج اللازمة للنهوض بأوضاع الجمعيات ومساعدتها على تحقيق غاياتها واهدافها".

الاستنتاجات المستمدة من النتائج:

-خصائص الجمعيات،التي أنضجها الفكر الاجتماعي الغربي، ليست ضربا من التنظير؛ لكونها تقبل القياس الإجرائي والتحليل السببي والتحقق منها بموجب نموذجها الممكن بنائه وتطبيقه.

-الجمعيات في الدول العربية بعيدة عن النموذج المثالي لخصائصها بحوالي 40 درجة.

-بيئة الجمعيات في الدول العربية مفعمة بمواطن الضعف الداخلية والتحديات الخارجية.

التوصيات:

-تضمين نموذج قياس مستويات خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها في التشريعات الناظمة للجمعيات في الدول العربية.

-بناء قدرة مؤسسات تسجيل الجمعيات أو إشهارها ومثيلاتها المعنية بمراقبة وتقييم أوضاع الجمعيات في مجال نموذج قياس مستويات خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها.

المقترحات:

-تكرار نفس الدراسة على دول عربية أخرى غير الأردن، مثل: لبنان وفلسطين والعراق.

-اشتقاق تعليمات لحوكمة الجمعيات في الأردن من المادة السابعة للنظام المحدد لأحكام الأنظمة الأساسية للجمعيات رقم 57 لسنة 2010.

قائمة المراجع:

1. آمنة الزير، مشاعل المقبل(2015)، العمل التطوعي وقيم المواطنة لدى الشباب السعودي دراسة ميدانية مطبقة على عينة من المتطوعين في المملكة العربية السعودية،دراسة تطبيقية مقدمة لجامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

2. إيان كريب(1999)، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، مراجعة محمد عصفور، عالم المعرفة، العدد 244، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت.

3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2010)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009(تحديات أمن الإنسان في الدول العربية).

4. جامعة بني سويف(2017)، المسح الاجتماعي الشامل للجمعيات والمؤسسات الأهلية في محافظة بني سويف.

5. سارة بلعيد، محمد قماري(2018)، العمل الخيري وحاجة الفرد لتقدير الذات والإنتماء للجماعة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية، برلين.

6. غانم هنا(1981)، بناء المجتمع، مطبعة الاتحاد، دمشق.
7. فواز رطروط، ختام الشنيكات(2018)، تحليل بيئة الجمعيات في الأردن والتخطيط الاستراتجي لها،مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، العدد 6، جامعة البليدة، الجزائر.
8. المجلس الوطني لشؤون الأسرة(2014)، دراسة أحوال الأسرة الأردنية.
9. المجلس الوطني لشؤون الأسرة(2017)، دراسة أحوال الأسرة الأردنية.
10.محمد بوست(2018)، سوسيولوجيا التنظيمات والجمعيات: مقاربة نظرية تحليلية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية، برلين.
11.محمد يعقوب ،صدام أبو عزام(2011)، الحق في تكوين الجمعيات في الأردن: نظرة تحليلية ورؤى مستقبلية : دراسة قانونية وميدانية، دراسة مقدمة إلى برنامج المنح البحثية بالمركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني.
12.هاجر نصار(2011)، الجودة الشاملة وتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية في منظمات المجتمع المدني في المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة دكتوراه، جامعة حلوان.
13.وزارة التنمية الاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (2016)، مسح الجمعيات الخيرية المقدمة لخدمات الحماية الاجتماعية، تقرير غير منشور.
14.وزارة التنمية الاجتماعية(1998)، المؤتمر الوطني الأردني للعمل الاجتماعي.
15.وزارة التنمية الاجتماعية(2015)، أسس ومعايير دعم الجمعيات.
16.وزارة التنمية الاجتماعية(2015)، التشريعات الناظمة لعمل وزارة التنمية الاجتماعية.
17.وزارة التنمية الاجتماعية(2015)، النظام المحدد لأحكام الأنظمة الأساسية للجمعيات رقم 57 لسنة 2010.
18.وزارة التنمية الاجتماعية(2015)، قانون الجمعيات رقم 52 لسنة 2008 وتعديلاته.
19.وزارة التنمية الاجتماعية(2015)، إستراتيجية العمل الاجتماعي(واقع مؤسسات المجتمع المدني في سلطنة عمان)، تقرير غير منشور.
20.الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(2013)، تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2013 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
21.الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(2015)، تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعامي 2014 /2015 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.